اقتصاد

المكتب الاقتصادي في «البعث» يطلب إعادة النظر بطريقة عمل المصارف الخاصة

| صالح حميدي

اقترح المكتب الاقتصادي في القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي على الحكومة إعادة النظر في طريقة عمل المصارف الخاصة، والأخذ بالحسبان الظروف القاهرة التي مرت بها البلاد، ومطالباً المصارف الخاصة عن طريق مصرف سورية المركزي بالإسراع بتعديل القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ والخاص بتسوية القروض المتعثرة، وإعطاء فرصة لأصحاب تلك القروض بجدولة ديونهم والتي كانت السبب الرئيسي في توقف أصحاب القروض عن السداد، وإلغاء كل فوائد وغرامات التأخير التي فرضت بشكل تعسفي على المبالغ المتبقية من تلك القروض وذلك في الفترة التي حدث فيها الضرر منذ العام ٢٠١٢ وحتى تاريخه.

واقترح الكتاب (حصلت «الوطن» على نسخة منه) اعتماد أصل الدين للسداد وليس كتلة الدين متضمنة الفوائد، واعتبار كل المبالغ المدفوعة كحسن نية تسديداً لأصل الدين وليس للغرامات والفوائد تحويل كافة الحجوزات على الأموال المنقولة وغير المنقولة التي لحقت بالمتعثرين من حجز تنفيذي وحجز احتياطي وغيره من الإجراءات الأخرى وإلغاء منع السفر بضمان المنشآت الصناعية الخاصة بأصحاب القروض المتعثرة ووقف الإجراءات التنفيذية بحق المقترضين المتعثرين عن السداد لدى المصارف الخاصة والعامة بإيقاف بيع المنشآت بالمزاد العلني.

وطلب المكتب الاقتصادي كذلك بتطبيق المادة ٢٣٣ من القانون المالي السوري التي تنص على عدم جواز أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال في أي حال من الأحوال، ودعا في الإطار ذاته إلى تطبيق المادة ١٤٨ من القانون فيما يخص الالتزام التعاقدي، والتي تنص على الجواز للقاضي تبعا للظروف أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك، وإعطاء مهلة لا تقل عن سنة للبدء في سداد الدين اعتبارا من إعادة بدء الإنتاج في المنشأة.

وعزا المكتب الاقتصادي ضرورة تنفيذ هذه المقترحات إلى وجود عدد كبير من القروض المتعثرة لدى القطاع الصناعي ممن تعرضت منشآتهم إلى أضرار كبيرة نتيجة الأعمال الإرهابية وطالت الأضرار خطوط الإنتاج بشكل كبير ما أدى إلى توقف العمل في هذه المنشآت بشكل كلي أو جزئي، وكان الصناعيون حصلوا على قروض لتوسيع منشآتهم الصناعية بخطوط إنتاج وتجهيزات مواد أولية تضررت وخاصة في المنشآت النسيجية والألبسة الجاهزة وقد كانت تشغل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة ودخلت مبالغ كبيرة من القطع الأجنبي.

وبين أن العديد من هؤلاء حصلوا على قروض من عدة مصارف خاصة وتوقفت عن السداد منذ العام ٢٠١٤ بعد عامين من توقفها عن العمل وقد تقدمت بطلبات لهذه المصارف لتسوية الديون المترتبة عليها ولكن المصارف نظمت كتب حجوزات، وأوقفت كافة الأرصدة المنقولة وغير المنقولة لأصحابها وأقربائهم من الدرجة الأولى والثانية مع منع السفر لجميع أفراد العائلة ومطالبتها لأصحاب القروض بمبالغ كبيرة وفوائد وغرامات تأخير تجاوزت أصل الدين ووصلت إلى ١٠٠ بالمئة الأمر الذي منعهم من تسوية قروضهم والعودة للعمل ومنها من قام بتسديد مبالغ لبعض المصارف وقامت تلك المصارف باحتسابها من لصالح الفوائد وليس لأصل الدين الامر الذي تسبب بالتوقف عن الدفع.

الحكومة في آخر جلسات ٢٠١٨

١٥ يوماً أمام الوزارات لتقديم تصور واضح لإلغاء الاستثناءات

وزير العدل: خلل في مزاجية التطبيق للسلطة التقديرية للوزراء

| الوطن

خصص مجلس الوزراء جلسته الأخيرة هذا العام (٢٠١٨) للاطلاع على مدى تقدم جميع الوزارات في تنفيذ الخطة التنموية والخدمية لمحافظة درعا وإعادة إعمارها.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد بلغت قيمة العقود الخاصة بإعادة إعمار قطاعات الإدارة المحلية والبيئة والزراعة والموارد المائية والكهرباء والصحة والتجارة الداخلية في درعا نحو ١٧ مليار ليرة سورية، وتم تأكيد ضرورة الانتهاء من جميع المشروعات ووضعها في التنفيذ وفق البرنامج المحدد مسبقاً.

ودرس المجلس مشروع قانون بتمديد العمل بأحكام قانون إعفاء أصحاب الأعمال المشتركين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من الفوائد والمبالغ الإضافية المترتبة عليهم وجميع الفئات المدينة للمؤسسة والمشمولة بأحكامه لمدة عام بدءاً من تاريخ ٢٠١٩/١/٥.

وناقش المجلس مشروع قانون بتمديد المهلة الزمنية الممنوحة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢ لعام ٢٠١٧ لتأهيل وتدريب ذوي الاختصاصات الطبية لتسوية أوضاعهم بهدف رفع مستوى المهن الطبية وتطوير مستوى الخدمات الصحية من خلال تأهيل وتدريب المختصين من ذوي هذه المهن.

وصدق المجلس كتاب هيئة التخطيط والتعاون الدولي المتضمن بروتوكول اجتماعات الدورة الحادية عشرة للجنة المشتركة السورية الروسية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي، كما وافق على مذكرة الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء المتعلقة بتعديل المهلة المحددة بأسس تسليم الرواتب أو الأجور أو التعويضات إلى العامل أو الموظف في بعض الحالات لتصبح ستة أشهر بدلاً من ثلاثة أشهر.

كما وافق مجلس الوزراء على الآلية المقدمة من وزارة العدل بخصوص إلغاء استثناءات التشريعات التي تتضمن إلغاء جميع جوازات القوانين التي تقع ضمن صلاحية الوزير، وإلغاء استثناءات النظام الداخلي للوزارات والطلب من كل وزارة أعدت تشريعاً أن تكون هي المسؤولة عن تعديل هذا التشريع، وإلغاء استثناءاته بهدف تحديد المرجعية في التعديل وتم منح الوزارات مهلة ١٥ يوماً لتقديم تصور واضح لجهة إلغاء الاستثناءات.

وفي تصريح صحفي أكد وزير العدل هشام الشعار أن اللجنة المعنية بإدارة ملف تطوير التشريعات الناظمة لعمل الوزارات لتعديلها كلفت الوزراء موافاتها بالاستثناءات الموجودة، وبعد دراستها تبين أن الخلل الأساسي يكمن في مزاجية التطبيق للسلطة التقديرية للوزراء ولذلك أعيد تكليف الوزراء الدراسة الثانية للاستثناءات التي تشكل خللاً في مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ودراسة السلطة التقديرية في التشريعات مع التأكيد أنه عند اتخاذ أي قرار إداري يجب أن يكون معللاً بالأسباب وضمن سقف زمني.

من جانبها بينت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريما القادري أن تمديد العمل بالقانون رقم ٤ لعام ٢٠١٦ يهدف إلى مساعدة أصحاب العمل وتعزيز إنتاجية المنشآت وتخفيف الأعباء التي فرضتها الحرب الإرهابية، مشيرة إلى أن هذا التمديد سيكون للمرة الأخيرة، وسيكون له انعكاس إيجابي على مؤسسة التأمينات الاجتماعية من ناحية الحصول على كل الاشتراكات والمبالغ وتحقيق الفائدة للمؤسسة ولأصحاب المنشآت الاقتصادية على حد سواء.

القلاع لـ«الوطن»: متوقع تأجيل انتخابات غرف التجارة لنهاية ٢٠١٩

| وفاء جديد

صرّح رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع لـ«الوطن» أن السوق تتطلب احتياجات على الحكومة أن تلبيها، لكونها احتياجات أساسية لا بد منها، كأن تسمح باستيراد المواد الأولية من دون قيد أو شرط، وأن تسمح باستيراد المواد غير المنتجة محلياً والمطلوبة في السوق كي لا يتم تهريبها، مبيناً أن هذه الحاجات لا توحي بتقصير الحكومة بل إن وجهة نظر الحكومة هي التخفيف من المستوردات نظراً للأعباء النقدية المترتبة عليها.

وأكد أن تقديم مذكرات بخصوص آليات الاستيراد ومنح إجازات لمنتجات جديدة عام ٢٠١٩ يمكن أن يتم بعد معرفة السياسة الاقتصادية المتبعة، إذ يبدو أن هناك توجهاً لإحلال المستوردات.

وأشار القلاع إلى امتناع عدد ملموس من تجار الدرجة الثالثة والرابعة من الانتساب للغرفة نظراً للشرط المحدد بمشروع القانون الجديد الذي اقتضى تحديد عدد العمال للدرجات المختلفة للناخبين والمرشحين، مؤكداً أن القانون قيد التعديل، وآملاً أن يتم التراجع عن هذا الشرط.

ولفت إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مددت دورة مجلس الإدارة لمدة ٤ أشهر لغاية ٢٠١٩/٤/٣٠ ومن المتوقع أن يتم التمديد لغاية ٢٠١٩/١٢/٣١ بحيث يتم ترويج القانون الجديد وتُجرى الانتخابات في ظله، في أن هذا القرار لم يكن إيجابياً بنسبة ١٠٠ بالمئة، إذ إنه أثر في غرفة التجارة بشكل مباشر وأثر في عدد المنتسبين الذين يرغبون في الاشتراك في الغرفة التي تمثل الوسط التجاري، مبيناً أنه يجب أن يكون أكبر عدد ممكن من التجار العاملين في السوق حاصلين على السجل التجاري ومنتسبين للغرفة التي ترعى مصالحهم، فمشروع قانون تنظيم الغرف الجديد أدى إلى انكماش في الإقبال على التسجيل في الغرف إلا للضرورة القصوى ومن ثم سوف ينعكس على تمثيل الغرفة للتجار وتفاعلها مع الأحداث في السوق.

ونوّه القلاع بمجموعة من القرارات المالية والضريبية والنقدية الاقتصادية قيد الدراسة في الحكومة التي ستجعل السوق التجارية في حركة جديدة وممتازة، آملاً ألا يتم التأخر في إصدارها.

وعما يتعلق ببدائل المستوردات، أكد القلاع أن اللجوء إلى بدائل المستوردات خطوة جيدة ولكن يجب أن تتوافر الأسباب اللازمة لها مثل تخفيض عناصر التكلفة، فإذا كانت عناصر التكلفة على المنتج المحلي مرتفعة كقيمة المحروقات والكهرباء والغاز والرسوم والضرائب، سوف ينعكس هذا على تكلفة المنتج ارتفاعاً، لذا يجب تخفيض هذه الرسوم ليكون المنتج المحلي منافساً للمنتج المستورد، متوقعاً أن تكون البدائل قادرة على تلبية حاجة السوق المحلية بمستوى كفاءة المستوردات نفسها إذا وضعت الشروط الإنتاجية المناسبة لهذه المنتجات، الأمر الذي يجعل المنتج الوطني معززاً ومطلوباً.

ولفت إلى أن الاجتماع الحكومي الأخير مع رؤساء الغرف والاتحادات وعدد من أعضاء مجالس الإدارة ورجال الأعمال جيد وسيحقق أهدافه لكن ليس بالسرعة القصوى وإنما على المدى القريب.

«الجمارك» تضبط ٢٠ كيلو غراماً من المخدرات في معبر الجديدة

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط نحو ٢٠ كيلو غراماً من المخدرات (الكوكائين) ومصادرتها عند معبر الجديدة مع الحدود اللبنانية، وقد تم التعامل مع القضية بالتعاون مع إحدى الجهات المختصة التي استكملت الملف، وتتابع التحقيقات بالقضية.

وبين المصدر أن معظم المهربات خلال موسم الأعياد وخاصة رأس السنة يتعلق بالألعاب النارية والمفرقعات والهدايا والألعاب والإكسسوارات، وأنه في هذا الخصوص تم ضبط مستودع في حلب يشتمل على ألعاب وإكسسوارات مهربة.

وأوضح أن حصيلة قضايا التهريب في الأيام الثلاثة الماضية سجلت نحو ١٠ قضايا بقيمة تجاوزت ١٨٠ مليون ليرة لمواد مختلفة من المهربات، أهمها الخيوط المهربة من المناطق الشمالية وهي ذات منشأ أجنبي دخلت عن طريق الحدود التركية، إضافة إلى قضايا أقمشة ومواد غذائية وألبسة تركية وأجهزة كهربائية مهربة إضافة إلى المهربات التي تتعلق بعيد رأس السنة.

ولفت إلى أن معظم هذه المهربات ضبطت في حلب ومصادرها تعود للأراضي التركية دخلت بطرق غير مشروعة، في حين تعمل الجمارك على جملة من الإجراءات للحدّ من ظاهرة التهريب وخاصة في المناطق الشمالية التي مازالت تمثل الحصة الأكبر في عدد قضايا التهريب، وأن هذه الإجراءات من شأنها تضييق الخناق على المهربين وضبط المنافذ والممرات التي يسلكونها وفق خرائط جديدة من العمل الجمركي.

وبين أن هناك رؤية جديدة سيتم الكشف عنها مع مطلع العام القادم ووضعها محل التنفيذ تمثل إستراتيجية جديدة في التعامل مع ظاهرة التهريب وفق حالة عالية من التشديد والمتابعة، وذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني وحماية المواطن من المواد المهربة وخاصة المواد الدوائية والغذائية التي تتصل مباشرة بسلامة المواطن، لأن هذه المواد تدخل من دون رقابة وبطرق غير مشروعة ولا تخضع لأي اختبارات تمكن من معرفة مدى سلامتها ومطابقتها للمواصفات السورية المعتمدة.

وأشار إلى أن الجمارك تتجه نحو العقوبات التي تمثل حالة ردع للتهريب وخاصة أن العديد من التجار استغلوا الظروف السابقة التي مر بها البلد وذهبوا باتجاه تأمين السلع والمواد عبر الطرق غير المشروعة للتهرب من دفع المستحقات والرسوم الجمركية والمالية التي تعود للخزينة العامة، إضافة إلى ما يمثل دخول هذه المواد من الدول المجاورة من حالة ضرب للصناعة الوطنية والمنتجات المحلية وخاصة أن المهربات تدخل من دون رسوم وبمواصفات غير معروفة الأمر الذي يتيح للتجار هامشاً أوسع للمتاجرة بها والمنافسة في الأسواق المحلية.

وتحدث المصدر عن العمل على تأمين مستلزمات العمل الجمركي بالتعاون مع الجهات الوصائية لتوفير متطلبات العمل ودعم العناصر في تنفيذ مهامهم خاصة لجهة السيارات والأجهزة التي تسهم في الكشف عن المهربات، حيث تعرض الكثير من هذه المعدات والأجهزة في النقاط الجمركية للتخريب والسرقة بسبب الظروف التي عصفت بالمناطق الموجودة فيها، كما يتم العمل على زيادة التأهيل والتدريب للعناصر على التعامل مع مختلف الحالات من قضايا التهريب ومراعاة حركة التنقل للعناصر ما يخدم جودة العمل الجمركي وإحراز مؤشرات واضحة على تحقيق إنجازات حقيقية في مكافحة التهريب وضبط المعابر والحدود بالقدر الممكن وحماية الأسواق المحلية.

١٦٦ منطقة حرفية على مستوى القطر مولتها الحكومة بـ١٥ مليار ليرة

| رامز محفوظ

صرّح رئيس اتحاد الحرفيين ناجي حضوة لـ«الوطن» بأن عدد المناطق الحرفية المنجزة حتى تاريخه وصل إلى ١١٦ منطقة حرفية وصناعية على مستوى القطر.

وبيّن حضوة أن هذه المناطق الحرفية مولت من الحكومة بما يقرب من ١٥ مليار ليرة سورية، موضحاً أن الحكومة ساهمت خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بإعادة بناء وإحداث مناطق صناعية وتمويلها بما يقرب من ٨ مليارات ليرة سورية خلال هذين العامين، وأن خطة التمويل لعام ٢٠١٩ ما يقرب ٤,٢ مليارات ليرة سورية.

وأكد رئيس اتحاد الحرفيين أن خطط الاتحاد المستقبلية تتركز حول تأمين أكبر عدد ممكن من المقاسم الحرفية للحرفيين وذلك عن طريق إحداث مناطق حرفية جديدة في كل المحافظات، مبيناً أن الحكومة قدمت لاتحاد الحرفيين خمس مناطق حرفية تم تخصيصها في الشهر الثامن من العام (٢٠١٨) للحرفيين داخل محافظة دمشق وريف دمشق والغاية من ذلك إلغاء العشوائيات الحرفية في مناطق معينة في دمشق وريفها وتنظيمها ضمن إطار مناطق صناعية مخدمة بغية توطين هذه الحرفين.

وأوضح رئيس اتحاد الحرفيين أن هذا القرار الحكومي جاء تلبية لرغبة الحرفيين الذين لطالما كانوا يطمحون للحصول على مقسم حرفي ضمن المناطق الصناعية لأنه يكون ضمن منطقة جغرافية منظمة ومخصصة من وزارة الإدارة المحلية والمحافظة المعنية ومخدمة ببنى تحتية وتعتبر الحاضنة الكبيرة للحرف والمهن التي تخدم المواطنين.

ولفت حضوة إلى أن هذه المناطق الحرفية موزعة في مناطق الدوير والبادية وخربة الشباب ومنطقة حران العواميد وحفير الفوقا، وأن مساحتها الإجمالية تتراوح بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ دونم وتستوعب أعداداً كبيرة جداً من حرفيي دمشق وريف دمشق.

وختم رئيس الحرفيين بالقول: إن الحكومة قدمت كل ما يلزم للحرفيين ومستمرة بتقديم لهم كل التسهيلات من خلال الاستمرار بتحويل المناطق الصناعية والحرفية وتأمين البنى التحتية بالكامل لكل المناطق الحرفية المتوزعة على كامل مساحة الجغرافيا السورية.

١,٦٥ مليار ليرة «الإنفاق الاستهلاكي» على الذهب في ٢٠١٨

تعامل المواطنين بالذهب ٨٥٪ شراء و١٥٪ مبيعاً

| علي محمود سليمان

شهد العام ٢٠١٨ تصاعد الخلافات بين جمعيات الصاغة ووزارة المالية ومديرية مالية دمشق على خلفية رسم الانفاق الاستهلاكي وضريبة الدخل، ليبدأ العام باتفاق على تسديد مبلغ ١٢٥ مليون ليرة سورية خلال النصف الأول من العام أي بمجموع ٧٥٠ مليون ليرة سورية يتم تحصيلها شهرياً من جمعيات الذهب الثلاث مجتمعة في دمشق وحلب وحماة.

وخلال النصف الثاني من العام وقع الخلاف وشهدت الأسواق جموداً استمر حتى الشهر التاسع حين اتفقت الأطراف على تسديد جمعيات الصاغة مبلغ ١٥٠ مليون ليرة سورية شهرياً لمدة عام أي حتى الشهر السابع من العام ٢٠١٩، ليكون مجموع ما تم تحصيله خلال العام ٢٠١٨ لضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي هو ١,٦٥٠ مليار ليرة سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي أن العام الحالي شهد انخفاضاً في المبيع مقارنة مع العام الذي سبقه وذلك نظراً لاتجاه المواطنين للاستثمار في أموالهم بدلاً من إدخارها نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية، حيث بلغ وسطي المبيع اليومي في أسواق دمشق قرابة ٢ كيلو غرام ذهب يومياً أي بمعدل ٦٠٠ كغ ذهب خلال العام ٢٠١٨، مبيناً أن نسبة شراء الذهب من المواطنين إلى المبيع لا تتعدى ١٥٪ وذلك كون أغلبية الناس لم تعد تبيع مدخراتها وتقوم باستثمار أموالها في عمليات الترميم للمنازل والمحلات وإقامة مشاريع صغيرة، أي أن ٨٥٪ من التعاملات مبيع و١٥٪ شراء من المواطنين.

ولفت جزماتي إلى أن العام ٢٠١٨ شهد انخفاضاً في كميات الذهب المهرب التي دخلت الأسواق وذلك لعدة عوامل منها زيادة مساحة الأمان والاستقرار وضبط الحدود، بالإضافة إلى أن الورش السورية أصبحت تصنع مصاغاً ذهبية فنية بموديلات جديدة من عيار ١٨ تضاهي الذهب الإيطالي الذي كان يتم إدخاله تهريباً، بالإضافة إلى أن الورش ما عادت تصنع إلا بحسب الطلب من التجار ولا تقوم بتصنيع مصاغ ذهبية لتخزينها ما أنهى ظاهرة الكساد.

وبخصوص الأسعار أوضح جزماتي أن أعلى سعر تم تسجيله هو ١٧٤٠٠ ليرة سورية وأدنى سعر كان ١٤٨٠٠ ليرة سورية لغرام الذهب عيار /٢١/ قيراط خلال العام ٢٠١٨، فيما كان أعلى تسعير بالدولار الوسطي هو ٤٧٠ ليرة سورة وأدنى تسعير ٤٤٠ ليرة سورية.

ولفت إلى أن عدد المنتسبين للعام ٢٠١٨ لم يختلف عن العام الذي سبقه بحوالي ٢٧٠٠ منتسب ولكن الأهم كان ارتفاع عدد المسددين لرسوم الجمعية حيث وصل العدد إلى ١٥٠٠ مسدد خلال العام الحالي، وهذا الأمر يعود لتحسن الظروف الأمنية والاقتصادية وعودة العديد من أصحاب المحلات والورشات للعمل، على عكس السنوات الماضية حيث أحجم العديد من الصاغة عن العمل تخوفاً من الوضع وتقلبات الأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي.

وينتهي العام ٢٠١٨ من دون التوصل لاتفاق ما بين مديرية مالية دمشق وجمعية الصاغة بدمشق حول المكلفين بضريبة الدخل نتيجة الخلاف على الشرائح المطلوب تحديدها والفرق في عدد المكلفين لدى المالية وعدد المنتسبين للجمعية.